مظاهر العنف الجنسي

(إقليم التيجراي-أفغانستان-اليمن- جنوب السودان)

إعداد/ دينا أيمن

FDHRD

June 2022

مقدمة

يستخدم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بشكل متكرر ومتعمد لاستهداف المدنيين، وإلحاق الصدمات والإذلال على المدى الطويل، وتفتيت الأسر والنسيج الاجتماعي، مما يؤدي إلى النزوح وتأجيج أنشطة الجهات المسلحة، ويكون ذلك بدافع تحقيق أهداف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية للسيطرة على الأراضي أو الموارد. كما يستخدم هذا العنف كمنهج للتطرف العنيف والإرهاب. تشكل النساء والفتيات الضحايا الرئيسية والمتأثرة بشكل أساسي من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لأسباب ليس أقلها أنماط التمييز بين الجنسين وعدم المساواة التي كانت قائمة قبل النزاع. بموجب القانون الدولي، يوصف العنف الجنسي المرتبط بالنزاع بأنه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وعندما ترتكب هذه الجريمة بقصد تدمير السكان، كما حدث أثناء الإبادة الجماعية في رواندا في عام 1994، فإن العنف الجنسي الممنهج يمكن أن يصل إلى حد الإبادة الجماعية. وفقًا للقانون الدولي هناك ثمانية اشكال للعنف الجنسي اثناء فترات النزاع: الاغتصاب، العبودية الجنسية، البغاء القسري، الحمل القسري، الإجهاض القسري، التعقيم القسري، الزواج القسري. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون العنف الجنسي المرتبط بالنزاع جانبًا من جرائم أخرى، مثل الاتجار بالبشر، عندما يُرتكب أثناء الحرب ولغرض الاستغلال الجنسي.

تتجاوز العواقب المعاناة الفردية حيث ان العنف الجنسي المرتكب عبر مجتمعات بأكملها ينشر الأمراض ويدمر الروابط الأسرية ويلحق الأذى عبر الأجيال. علاوة على ذلك، فإن العنف الجنسي كتكتيك من تكتيكات الحرب يعزز عدم المساواة بين الجنسين وتطبيع العنف الجنسي، حتى بعد انتهاء الصراع.

يشير مصطلح "العنف الجنسي المرتبط بالنزاع" إلى الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والتعقيم القسري والزواج القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على نفس الدرجة من الخطورة المرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان والذي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاع. قد يكون هذا الارتباط واضحًا من خلال مواصفات الجاني، الذي ينتمي غالبًا إلى دولة أو جماعة مسلحة من غير الدول، ويشمل ذلك الكيانات الإرهابية؛ أو من خلال مواصفات الضحية، التي غالبًا ما تكون عضوًا فعليًا أو متصورًا في مجموعة أقلية سياسية أو عرقية أو دينية أو شخصاً مستهدفًا على أساس الميول الجنسية الفعلية أو المتصورة أو الهوية الجنسية؛ أو من خلال مناخ الإفلات من العقاب، والذي يرتبط عمومًا بانهيار الدولة، أو العواقب العابرة للحدود مثل النزوح أو الاتجار و/أو انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار .كما يشمل هذا المصطلح الاتجار بالأشخاص لغرض العنف الجنسي أو الاستغلال الجنسي، عندما ترتكب هذه الأفعال في حالات النزاع ."

*يتناول التقرير.....

أولًا: القانون الدولي الإنساني

تشمل الحماية القانونية الدولية كافة الفئات في مناطق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية،ولكون الأثر المدمر للنزاعات المسلحة يكون شديد الوطأة على النساء بصفة خاصة، لكونهنّ يشكلن في مختلف المجتمعات، ولأسباب متعددة فئة هشة نظراً لعجزهن عن حماية أنفسهن واعتمادهن في أغلب الحالات على غيرهن، وكذلك تستهدف لكونها امرأة، أي أنها تستهدف بالعنف والإيذاء بسبب التمييز الواقع عليها لجنسها. فالعنف الذي تتعرض له النساء خلال النزاع المسلح لا يختلف في جوهره عن العنف الممارس ضدها في فترات السلم، فهو امتداد لما تعانيه المرأة من تمييز وبخس القيمة والتهميش في المراحل السابقة للنزاعات المسلحة،فإن هذه الفئات بحاجة إلى حماية ورعاية خاصة، وتكثيف الجهود المبذولة من أجل تحقيق الحماية الملائمة لها.

لقد شهد القانون الدولي الإنساني من بداية القرن الماضي حتى وقتنا هذا تطوراً مهماً ومبرراً، إذا أصبح أكثر ملامسة للقضايا الإنسانية واهتماما بموضوع التميز بين الأشخاص المشتركين في العمليات العسكرية والسكان المدنين الذين يجب بقدر الإمكان تجنيبهم أثار النزاع، وبما أن النزاعات واقع لا يمكن تجاهله، كان لا بد من التدخل للتهدئة من وطأة هذه النزاعات على الإنسان بوجه عام وعلى ضحايا النزاع بشكل خاص. إذ مثلت الحقوق والحريات الأساسية أهمية في القانون الدولي تتطلب مضاعفة الحماية القانونية الدولية في أوقات النزاعات المسلحة، فقد ظهرت قواعد القانون الدولي الإنساني المستمدة من اتفاقيات محددة تتمثل في قواعد لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية واتفاقيات جينيف الأربعة والبروتوكولين الإضافيين التابعين لهذه الاتفاقيات، وكذلك اتفاقيات القانون الدولي الإنساني بشأن حظر الأسلحة.

ويكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة للنساء أثناء النزاعات المسلحة، من حيث كونهن أشخاص بالغي التعرض للخطر، وتعنى (19) مادة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م بالنساء تحديدا. وبهذا يعرف القانون الدولي الإنساني على أنه: القانون المطبق في النزاعات المسلحة، وهو يعني القواعد العرفية والاتفاقيات الدولية التي تعني بحل المشاكل الإنسانية بصورة مباشرة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وتحد قواعد هذا القانون من حق الأطراف في النزاع من اختيار طرق ووسائل الحرب وتستهدف حماية الأشخاص والممتلكات التي تتأثر بالنزاع.

تستفيد المرأة من الحماية العامة المنصوص عليها في الاتفاقيات الأربع لجنيف والبروتوكولين الإضافيين باعتبارها شخصا مدنيا لا يشارك في العمليات العدائية، وهكذا فهي تتمتع بكل الحقوق المنصوص عليها. تتشكل هذه الحماية من خلال منع الأطراف المتنازعة التذرع بوجود حالة النزاع المسلح للتنصل من التزاماتها الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية، وعليه فيجب المحافظة على حقوق النساء الممنوحة لها بموجب القوانين الدولية، وهذا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أعربت الجمعية العامة عن قلقها للأذى والآلام اللذان تتعرض لهما النساء، وانتهاك الحريات الأساسية، ولاستمرار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية المتسلطة في انتهاك القانون الإنساني الدولي، وأكدت على عدم جواز حرمان النساء من بين السكان المدنيين في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة من الحقوق الثابتة، وفقًا

لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي، إذ أن الحقوق الواردة في هذه الاتفاقيات الدولية إنما تمثل الحد الأدنى للحقوق الذي لا يجوز انتهاكها أو تجاوزها.

تحتوي اتفاقية جينيف الرابعة علي مواد تنص علي ضرور توفير حماية خاصة للنساء في فترات ومناطق النزاع.وأيضًا نصت المادة (75)من البروتوكول الإضافي الأول في الفقرة (2) على أنه " يحظر انتهاك الكرامة الشخصية، وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة من قدره، والإكراه على الدعارة وأية صورة من صور خدش الحياء"، ونصت المادة (76)فقرة(1)، من البروتوكول الأول أنه " يجب أن تكون النساء موضوع احترام خاص، وأن يتمتعن بالحماية لاسيما ضد الاغتصاب والإكراه على الدعارة وضد أي صورة من صور خدش الحياء".

في الحقيقة لم تقتصر الجهود الدولية على تجريم العنف الجنسي بل تعالت الأصوات للمطالبة باتخاذ كافة التدابير التي تحد من العنف الجنسي، كتعيين ممثل خاص للتنسيق بين جميع الجهات التي تعمل على مكافحة العنف الجنسي، والدعوة إلى تقديم مرتكبي العنف الجنسي إلى العدالة وإجراء الإصلاحات القانونية والقضائية التي تضمن ذلك، كما دعت إلى إدراج مسائل العنف الجنسي في جميع جداول أعمال مفاوضات السلام.

ثانيًا: العنف الجنسي كتكتيك للحرب والإرهاب: الأنماط و الاتجاهات

في عام 2021، أدى اللجوء المستمر إلى الوسائل العسكرية بدلاً من الوسائل الدبلوماسية والسياسية إلى نزوح على نطاق واسع، مما عرض المدنيين لمستويات عالية من العنف الجنسي. وساهم تزايد عدم المساواة ، وزيادة العسكرة ، وتقليص الحيز المدني والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من بين عوامل أخرى ، في تأجيج العنف الجنسي المنتشر والمنهجي المرتبط بالنزاع ، حتى في خضم جائحة عالمي. واصلت الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية زعزعة استقرار بعض أكثر السياقات هشاشة ، بما في ذلك من خلال استخدام العنف الجنسي كتكتيك. في بعض الحالات، كان خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والتحريض على العنف واضحًا في الخطاب العام، بما في ذلك على المنصات الرقمية.

على خلفية الأزمات السياسية والأمنية المستمرة ، والتي تفاقمت بفعل اتجاهات العسكرة وانتشار الأسلحة، استمر العنف الجنسي في الظهور.تستخدم كتكتيك من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب. تأثر المدنيون بشكل غير متناسب في الأماكن التي سعت فيها الجهات الفاعلة إلى التدخل العسكري على حساب العمليات السياسية ، مما أدى إلى تقليص مساحة عمل العاملين في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان بشكل كبير. أعقب التحولات غير الدستورية للسلطة في أفغانستان ، وبوركينا فاسو ، وغينيا ، ومالي ، وميانمار ، والسودان ، انتشار انعدام الأمن ، وصدمات اقتصادية ، وانتهاكات لحقوق الإنسان ، بما في ذلك استخدام

العنف الجنسي في الفترة التي سبقت وأثناء وفي أعقاب ذلك من هذه الأحداث لإخضاع وإذلال جماعات المعارضة والمجتمعات المتنافسة.

في ظروف معينة ، تورط الفاعلون الذين استولوا على السلطة في أنماط موثقة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع لعدة سنوات ، مثل طالبان في أفغانستان والتاتماداو في ميانمار. كان تقلص الحيز المدني ، إلى جانب التهديدات المعادية للمرأة ، اتجاهات مقلقة لوحظت في أفغانستان وليبيا وميانمار والسودان واليمن ، حيث تم ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد النشطاء السياسيين ، بما في ذلك أثناء المظاهرات. في ميانمار ، تم الإبلاغ عن ارتفاع في التحيز الجنسي على الإنترنت ، بما في ذلك التهديدات بالعنف الجنسي ، باعتباره موجهًا ضد النساء الناشطات سياسيًا. في إثيوبيا ، خطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي والتحريض على العنف ، بما في ذلك مختلف أشكال من العنف الجنسي ، كانت موجهة ضد النساء على أساس ارتباطهن الفعلي أو المتصور بأطراف النزاع.

علاوة على ذلك ، تعرض مقدمو الخدمات للتهديدات والاعتداءات، مما أدى إلى إغلاق العديد من الأماكن التي تقدم الخدمات الصحية والدعم لضحايا العنف الجنسي. على الصعيد العالمي، على الرغم من القيود المتزايدة، استمر الناجون ومقدمو الخدمات في الإبلاغ عن جرائم العنف الجنسي. ساهم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في النزوح الداخلي وعبر الحدود وتآكل الشبكات الأسرية ، كما هو موثق في العديد من الأماكن، حيث أُجبر أفراد الأسرة على مشاهدة الاغتصاب ، وانهيار الشبكات الاجتماعية الوقائية وانعدام الأمن السائد عرّض النازحين داخليًا واللاجئين والمهاجرين الناجين لمزيد من العنف في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى. استمرت النساء والفتيات المهاجرات واللاجئات في المناطق المتضررة من النزاع ، ولا سيما المحتجزات في مرافق الاحتجاز ، في مواجهة مخاطر العنف الجنسي المتزايدة في ليبيا واليمن. ويتم ممارسة العنف الجنسي في سياق اختطاف الضحايا او الاتجار بالبشر، وكان يتم ممارسة ذلك أيضًا من جانب الجماعات الإرهابية وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، حيث تلقت الأمم المتحدة تقارير عن اختطاف نساء وفتيات من قبل مقاتلين من الجماعات المسلحة غير الحكومية في كابو ديلجادو ، موزامبيق، بما في ذلك حالات الزواج القسري والاغتصاب. في أماكن أخرى ، واصلت السلطات التصدي لإرث جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

شهد عام 2021 تعرض العديد من المناطق لموجات الإرهاب والتي صاحبها ممارسات العنف الجنسي والاتجار بالبشر حيث نتيجة لتغلغل وجود الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين المظالم المحلية في كل من مالي و بوركينا فاسو، أدي ذلك إلي زيادة معدلات العنف الجنسي في مناطق النزاع. علاوة على ذلك ، استمر احتجاز النساء والأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بداعش في الأماكن المتضررة من النزاع ، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا. لا تزال المساءلة عن جرائم العنف الجنسي التي يرتكبها أعضاء الجماعات الإرهابية منخفضة.

ثالثًا: العنف الجنسي في مناطق النزاع (أفغانستان-إقليم التيجراي-اليمن)

1- أفغانستان

تمكن تنظيم طالبان من السيطرة علي أفغانستان في 2015، وقاموا بممارسة العنف ضد جميع فئات المجتمع وبشكل خاص ضد المرأة حيث اظهرت التقارير تورط حركة طالبان في جرائم قتل جماعي واغتصاب جماعي للمدنيين الأفغان في كوندوز، وقتل مقاتلو طالبان واغتصبوا النساء من أقارب قادة الشرطة والجنود. كما اغتصبت طالبان وقتلت الممرضات اللواتي اتهمن بتقديم خدمات الصحة الإنجابية للنساء في المدينة.

تمكنت طالبان من الوصول للحكم من جديد في 2021 حيث زادت موجات العنف ضد المرأة والرغبة في تهميشها في المجتمع حيث بعد فترة وجيزة من العودة إلى السلطة ، أعلن قادة طالبان أنه على الرغم من عدم منع النساء والفتيات من الذهاب إلى المدارس ، إلا أنه سيكون هناك حظر على التعليم المختلط. في 29 أغسطس 2021 ، صرح "وزير التعليم العالي بالإنابة" في طالبان ، عبد الباقي حقاني ، أن *"شعب أفغانستان سيواصل تعليمه العالي في ضوء الشريعة الإسلامية بأمان دون أن يكون في بيئة مختلطة من الذكور والإناث."*

أدى تصاعد انعدام الأمن المرتبط بالهجوم العسكري وما تلاه من سيطرة طالبان في 15 أغسطس 2021 إلى نزوح جماعي ، وتزايد الاحتياجات الإنسانية وتقييد الحيز المدني بشكل كبير. على الرغم من التصريحات والتأكيدات من قبل السلطات التابعة لحركة طالبان ، تشير التقارير إلى استهداف النساء والفتيات كجزء من العنف الممنهج والواسع النطاق القائم على النوع الاجتماعي ، بما في ذلك

العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ، وسط دفعة قوية للحد من مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية. ومع ذلك ، لا يزال من الصعب الحصول على البيانات بسبب عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين والخوف من الأعمال الانتقامية المرتبطة بمناخ الإفلات من العقاب السائد. في ديسمبر 2021 ، أصدرت السلطات التابعة لطالبان مرسومًا يحظر الزواج القسري. ومع ذلك ، ظهرت تقارير عن بيع النساء والفتيات و إجبارهن على الزواج والاستعباد الجنسي من قبل قوات طالبان ، بما في ذلك حالة واحدة تم فيها تسليم ابنة مسؤول حكومي سابق إلى طالبان مقابل سلامة المسؤول. تم استهداف عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات وغيرهن من النساء المهنيات بالعنف ، بدءًا من الاختطاف وصولًا للاغتيال. على سبيل المثال، في سبتمبر 2021 ، تعرضت ضابطة شرطة أفغانية، كانت حاملاً في شهرها الثامن ، للتعذيب والقتل في محافظة غور.

تصاعد العنف ضد المرأة أكثر منذ أغسطس2021 عندما بدأت الآليات القانونية وغيرها من آليات الدعم للمرأة بالإغلاق- لا سيما عندما أغلقت ملاجئ النساء. أدى إنهاء طالبان للدعم المؤسسي والقانوني للمرأة إلى تعرض النساء لمزيد من العنف ،والخوف من الإبلاغ عن الحوادث خشية ان يتم استهذاف المبلغين من جانب طالبان.

2- اليمن

ازداد العنف الجنسي ضد النساء في اليمن بعد سيطرة جماعة الحوثي الشيعية على صنعاء وتمددها في مناطق أخرى من البلاد.ورغم أن الحوثيين يرفضون هذه المزاعم، أثارت الانتقادات الموجهة لهم المخاوف بين نشطاء حقوقيين بأنهم سيشهدون انتكاسة في الحريات المحدودة بالفعل، التي تتمتع بها النساء في اليمن.

يستخدم العنف الجنسي في الصراع اليمني إلى حد كبير كأداة منهجية لقمع وترهيب وتعذيب الأفراد ، وخاصة المعتقلين الذين يتعرضون لمثل هذه المعاملة كإجراءات عقابية لانتمائهم السياسي المتصور أو في محاولة لانتزاع الاعترافات بالقوة. كما يتم استخدامه كوسيلة لإذلال النساء اللائي يمارسن مهن سياسية أو يختارن التحدث بصراحة في سياق عملهن ، في شجب الحرب وتأثيرها على المدنيين. وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان أكد في تقرير أصدره في مارس 2018 أن 60 ألف سيدة يمنية قد تواجه خطر العنف الجنسي، بما فيه الاغتصاب.ولكن تبقى غالبية الحالات غير معلنة ما يصعب معرفة الوضع الحقيقي للنساء اليمنيات أُثناء الحرب. وكان قد تم توجيه اتهامات لجماعة الحوثي بالقيام بممارسة العنف الجنسي تجاه النساء واجبارهن علي العمل بالدعارة، حيث تم اختطاف عارضة الأزياء اليمنية " انتصار الحمادي" التي تم توقيف السيارة التي كانت تستقلها عند نقطة تفتيش شمال غرب العاصمة اليمنية صنعاء بينما كانت في طريقها للمشاركة في جلسة تصوير"، وقامت قوات الحوثي باعتقالها "بدون سبب واضح يُذكر". وتحدثت الحمادي عن قيام مسؤولي الأمن الحوثيين باجبارها وبنات اخرين بشرب الخمر وممارسة الدعارة، وعندما واجهت الحوثيين باتهامات الدعارة، أجابوا: "لا بأس طالما كان في خدمة الوطن".

بعد سبع سنوات من الأعمال العدائية ، يحتاج ثلثا السكان إلى مساعدة إنسانية. أدى النزوح واليأس الاقتصادي وانهيار مؤسسات سيادة القانون إلى خلق بيئة تتعرض فيها النساء والفتيات للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

3- التيجراي

كان يتم استخدام العنف الجنسي في منطقة التيجراي "كسلاح حرب" مما أثر بشكل كبير علي حياة النساء والفتيات هناك. خلال الفترة من نوفمبر إلى يونيو 2021، كانت إناث تيغراي الأهداف الرئيسية للعنف الجنسي المرتبط بالحرب، حيث كان من بين ضحايا الاغتصاب فتيات صغيرات لا تتجاوز أعمارهن أربع سنوات وفتيات مراهقات. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت النساء من جميع الأعمار، بمن فيهن الحوامل والمرضعات والجدات للانتهاك الجنسي. لم تكن هذه الهجمات معزولة في منطق واحد بل أن الضحايا يأتون من جميع أنحاء المناطق التي كانت فيها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وميليشيات أمهرة الإقليمية والقوات الخاصة تقاتل أو تسيطر على الأراضي. وحدد الضحايا هوية مرتكبي هذه الجرائم بوصفهم أفرادا في تلك القوات المسلحة.

شمل العنف الجنسي في حرب تيجراي ، وفقًا للممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاع ، براميلا باتن ، الأشخاص الذين أُجبروا على اغتصاب أفراد الأسرة ، و "الجنس مقابل السلع الأساسية"، و "زيادة الطلب على وسائل منع الحمل الطارئة و اختبار الأمراض المنقولة جنسيا."

اعتبارًا من أغسطس 2021 ، تراوح عدد ضحايا الاغتصاب من 512-516 حالة اغتصاب مسجلة في المستشفيات في أوائل عام 2021 كحد أدنى إلى 10000 حالة اغتصاب وفقًا للنائبة البرلمانية هيلين هايز و 26000 امرأة بحاجة إلى خدمات العنف الجنسي والعنف القائم علي النوع الاجتماعي وفقًا لصندوق الأمم المتحدة للسكان.و تري Weyni Abraha من Yikono ، وهي جماعة حقوقية نسائية في تيجراي ، أن العنف الجنسي أثناء حرب تيغراي كان نمطًا متعمدًا للاغتصاب كسلاح حرب ، قائلة ، في فبراير 2021 ، "يتم القيام بذلك عن قصد لكسر معنويات الناس و تهديدهم للتخلي عن القتال ".

أفاد الضحايا ومن يعالجون إصاباتهم أنه لا توجد أماكن آمنة للإناث من خطر الاغتصاب. تقدم الشهادة أدلة على وقوع حوادث اغتصاب في منازل الضحايا أمام عائلاتهم. تم جرهم واغتصابهم في الأماكن العامة. تعرضوا للاغتصاب أثناء بحثهم عن الطعام والماء. تعرضت فتيات المدارس للاغتصاب في طريقهن إلى المدرسة. تعرضت أكثر من اثنتي عشرة طالبة طب من كلية العلوم الصحية بجامعة ميكيل للاغتصاب في الحرم الجامعي من قبل ضباط الشرطة الفيدرالية الإثيوبية. أثناء تعريض فتيات ونساء تيغرايان لأشكال من التعذيب الجنسي ، قالت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقوات الدفاع الإريترية وميليشيات أمهرة الإقليمية والقوات الخاصة لضحاياهم أنهم هم السبب في معاناتهم، وأنهم هم من قاموا بخيانتهم. وقال الجنود انهم تلقوا توجيهات من بالحكومة بانهم يستطيعوم قتل هؤلاء النساء واغتصابهم بدون حساب.واعتقد الجنود من قوات الدفاع الوطني الإثيوبي انه في حالة التخلص من شعب التيجراي في إشارة للإبادة الجماعية، يمكنهم منح تلك الأرض للاريترين.ومع تقدم قوات الدفاع الوطني الإثيوبي والقوات الاريترية واستيلائهم علي الأراضي، تم تحويل بعض المناطق إلي معسكرات للاغتصاب.

بالحديث عن عواقب تعرض نساء التيجراي للعنف الجنسي، أفاد الطاقم الطبي أن الضحايا من الإناث يعانين من مجموعة واسعة من الإصابات النفسية والعاطفية ليس فقط بسبب العنف الجنسي الذي تعرضن له ، ولكن أيضًا بسبب مشاهدتهن مقتل أفراد أسرهن وجيرانهن وتدمير منازلهم ومجتمعاتهم. على سبيل المثال ، تعرضت أم في منتصف الثلاثينيات من عمرها للاغتصاب الجماعي أمام ابنها الصغير لعدة ساعات من قبل أفراد من قوة الدفاع الوطني الإثيوبية. فقدت الوعي. بعد أن استيقظت ، وجدت ابنها مقتولًا ورقد ميتًا على ساقيها. كان عمره أربع سنوات. لم تدفنه بل هربت من مكان الحادث خوفا على حياتها. تلقت الرعاية الطبية فقط لأن من وجدوها من مؤسسة Samaritans وجدوها في حالة بدنية وعقلية مزرية ، وأحضروها إلى المهنيين الطبيين.

يقع على عاتق حكومتي إثيوبيا وإريتريا التزام مباشر وعاجل بوقف كل هذه الأعمال. وبالمثل ، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية منع هذا العنف والتصدي له ، والمطالبة بالمساءلة عما حدث بالفعل.

4- جنوب السودان: أعلى معدلات العنف الجنسي في العالم

وتعرَّض حوالى 90 بالمئة من النساء والفتيات للاغتصاب من قبل أكثر من مرتكب واحد وغالباً على مدى ساعات عدة. كما وقعت النساء الحوامل والأمهات المرضعات ضحايا للعنف الجنسي. وفي حادثة واحدة منفردة حصلت يوم 17 ديسمبر 2019في قرية لانغ في مقاطعة كوش، تعرَّضت خمس نساء للاغتصاب الجماعي، من بينهن أربع نساء حوامل، بما في ذلك امرأة كان قد مضى على حملها حوالى تسعة أشهر.

ووصفت الناجيات من العنف الجنسي كيفية تعرضهن للضرب بوحشية على يد الجناة بواسطة أعقاب البنادق والعصي والأسلحة النارية الخفيفة وأسلاك الكابلات، إذا ما حاولن مقاومة من هاجمهن أو بعد اغتصابهن. ويبدو أن انعدام الرحمة لدى المهاجمين شكَّل ميزة ملائمة للعنف الجنسي الموثق، وفق التقرير، الذي يشير أيضاً إلى أنه كان لدى الجناة نوع من التعمد في ما أقدموا عليه. وروت إحدى الناجيات كيف تعرَّضت للاغتصاب مع رفيقاتها في ثلاث مناسبات منفصلة. ومع كل اعتداء، زاد عدد المهاجمين بشكل ملحوظ .

ويأتي معظم منفذي الهجمات من جماعات ميليشيا من الشباب وعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض الموالي للزعيم تابان دينغ وقوات الدفاع الشعبية لجنوب السودان. وفي بعض الحالات، تمَّ ارتكاب الهجمات من قبل عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض الموالي للزعيم رياك مشار.

هناك عدة عوامل ساهمت في تصاعد العنف الجنسي في المنطقة، بما في ذلك توافر أعداد كبيرة من المقاتلين في وضعية "الاحتياط"، بانتظار تنفيذ الترتيبات الأمنية بموجب اتفاق السلام؛ ووجود عدة ميليشيات مسلحة من الشباب؛ وغياب المساءلة عن أعمال العنف الجنسي المرتكبة في الماضي على مستويي الأفراد والقيادات.

وبالرغم من أن الهجمات قد تراجعت بشكل ملحوظ ضد المدنيين منذ توقيع اتفاق السلام في 12 سبتمبر 2018، إلا أن التقرير الذي أعدَّته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يحذِّر من أن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المستوطن لا يزال سائداً في ولاية الوحدة الشمالية. ويؤكد التقرير أنه تمَّ ارتكاب العنف الجنسي في سياق "تفشي الإفلات من العقاب، الذي ساهم في تطبيع العنف ضد النساء والفتيات."

خاتمة

تُمثِّل النزاعات المسلحة بشقيها الدولية وغير الدولية إحدى صور الواقع الأكثر قسوة في عالمنا، وذلك لما ينجم عنها من خسائر على مستوى الفرد من تهجير وتعذيب وقتل، ففي السنوات الأخيرة ازدادت ظاهرة الاعتداء على النساء والأطفال سواء عن طريق استهدافهم، أو عن طريق إشراكهم في الأعمال العدوانية. لقد أدت التطورات الحديثة لفنون القتال وتكنولوجيا الأسلحة التي شملت ميدان القتال وانتشارها عبر الدول المتحاربة و الدول المجاورة، إلى زيادة عدد الضحايا لاسيّما النساء- بحكم ظروفهن- و تعرضهن للقتل والتشويه و مختلف أشكال العنف الجنسي، فمنازعات اليوم أغلبها غير دولية وفي هذه الحالات يتجاهل أطراف النزاع في معظم الأحيان القواعد الدولية التي تحكم المنازعات، فيتعرض هؤلاء النساء إلى العنف ليصبحن أدوات لها فيجندنَ أو يخطفن ليتحولن جنوداً. ولما كان لمعاناة النساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية أضراراً وخطورة، حظيت باهتمام كبير تُرجِمَ على شكل اتفاقيات وبروتوكولات دولية بعضها قديم ينتمي إلى القانون الدولي الإنساني في مقدمة اتفاقية جنيف الرابعة، والبعض الآخر حديث ينتمي إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن غالبية الدول سعت للحدّ من مظاهر التعذيب والقتل للنساء أثناء النزاعات المسلحة.